



استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر الصحي



البحث الثاني حول تأثير
كوفيد-19 على نشاط
المقاولات، يوليو 2020



المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵎⴻⵏⴷⵓⵢⵉ ⵜⴰⵎⴻⵏⴷⵓⵢⵉ ⵜⴰⵎⴻⵏⴷⵓⵢⵉ ⵜⴰⵎⴻⵏⴷⵓⵢⵉ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

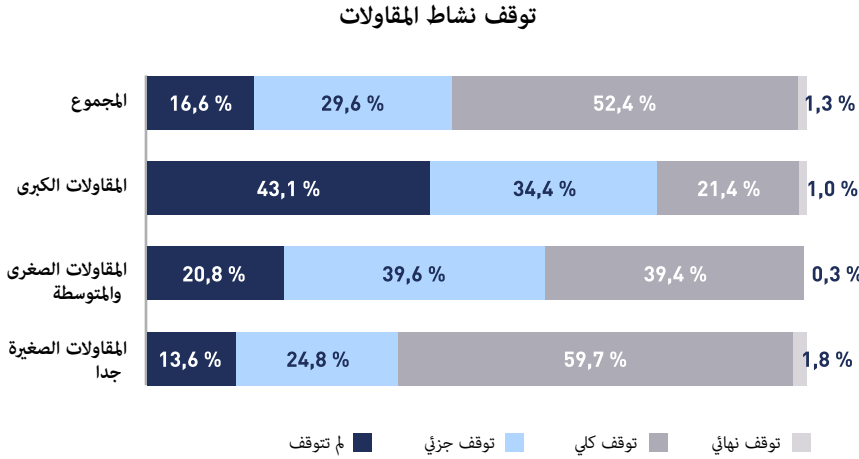
تقدم المندوبية السامية للتخطيط، من خلال هذه المذكرة، النتائج الرئيسية للنسخة الثانية للبحث حول تأثير الأزمة الصحية على المقاولات. الهدف من هذا البحث هو معرفة أدق مستوى استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر، وفهم القيود التي تحول دون انتعاش هذه الأخيرة وكذا تحديد التدابير التي اتخذتها المقاولات للتكيف مع ظرفية ما بعد الحجر الصحي. ويتعلق الأمر بالتالي، من خلال هذه النتائج، بتحديد الصعوبات التي تواجه المقاولات في سعيها لاستئناف نشاطها بعد الإغلاق الذي كان بسبب الحجر الصحي بالنسبة لجل هذه المقاولات.

تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة ما بين 3 و15 يوليوز اعتمادا على تقنية تجميع البيانات بمساعدة اللوحات الإلكترونية والهاتف وشمل عينة من 4400 مقولة منظمة تمثل مجموع الوحدات المنتمة لقطاعات الصناعات التحويلية والطاقة والمعادن والبناء والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية غير المالية.

I. أنشطة المقاولات

من المتوقع أن تصل أكثر من
نصف المقاولات إلى مستوى
نشاطها الطبيعي قبل
نهاية عام 2020

أوقفت أكثر من 4 مقاولات من أصل 5 أنشطتها خلال فترة الحجر الصحي

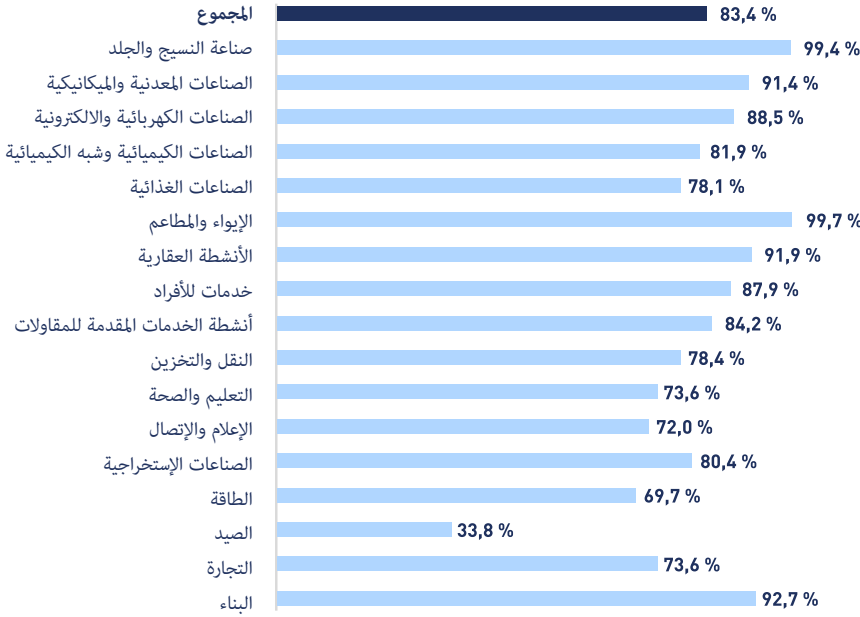


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

صرح ما يقرب من 83.4% من مجموع المقاولات المنظمة أنها توقفت عن العمل خلال فترة الحجر الصحي. 52.4% من المقاولات قلصت نشاطها بشكل جزئي، بينما 29.6% أوقفت نشاطها كلياً لكن بشكل مؤقت. في حين أعلن 1.3% من أرباب المقاولات عن توقف نشاطهم بشكل دائم. حسب الفئة، وصلت هذه النسبة إلى حوالي 86% لدى المقاولات الصغيرة جداً، و79% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة و57% للمقاولات الكبرى. من جانبها، أوقفت ثلاثة أرباع المقاولات المصدرة أنشطتها جزئياً أو كلياً أثناء فترة الحجر الصحي.

نسبة المقاولات التي أوقفت أنشطتها حسب القطاع

جل المقاولات العاملة في قطاعات النسيج والجلد والإيواء والمطاعم علقت أنشطتها خلال الحجر الصحي

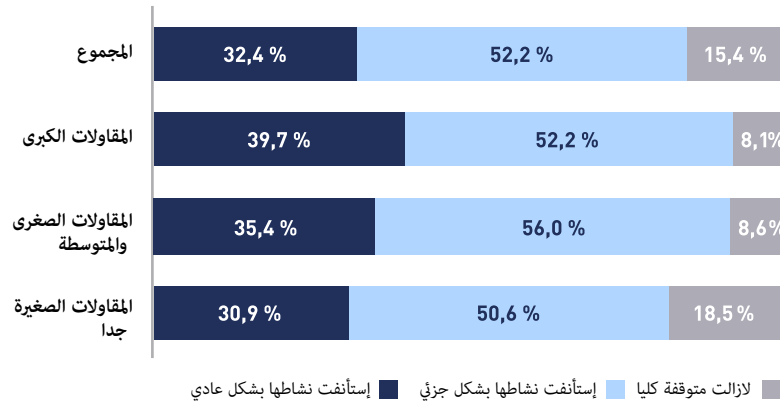


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

حسب القطاع، يتضح من خلال هذا البحث أن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً بهذه الأزمة هي الفنادق والمطاعم بنسبة 98% من المقاولات المتوقفة، وصناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة 99% و91% على التوالي، وكذلك قطاع البناء بنسبة 93%.

استأنف ما يقرب من ثلث المقاولات نشاطها بشكل طبيعي

نسبة المقاولات التي استأنفت نشاطها بعد التوقف خلال فترة الحجر الصحي حسب الفئة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

نسبة المقاولات التي استأنفت أنشطتها حسب فرع النشاط

فرع النشاط	استأنفت نشاطها بشكل عادي	استأنفت نشاطها بشكل جزئي	لا زالت متوقفة كلياً
الصيد	54.5%	40.9%	4.5%
الصناعات الإستخراجية	29.2%	46.9%	24%
الصناعات الغذائية	33.6%	47.7%	18.7%
صناعة النسيج والجلد	41.5%	55%	3.5%
الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية	44.7%	53%	2.3%
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	14.9%	85.1%	0%
الصناعات المعدنية والميكانيكية	41.1%	47.1%	11.8%
الطاقة	43.4%	53.7%	2.8%
البناء	26.3%	59.4%	14.3%
التجارة	46.6%	44.7%	8.7%
النقل والتخزين	22%	45.8%	32.2%
الإيواء والمطاعم	18.2%	53.1%	28.7%
الإعلام والاتصال	26%	49.9%	24.1%
الأنشطة العقارية	23.1%	46%	30.9%
أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات	29.6%	52.6%	17.8%
التعليم والصحة	34.6%	54.7%	10.7%
خدمات للأفراد	25.3%	63.8%	10.9%
للمجموع	32.4%	52.2%	15.4%

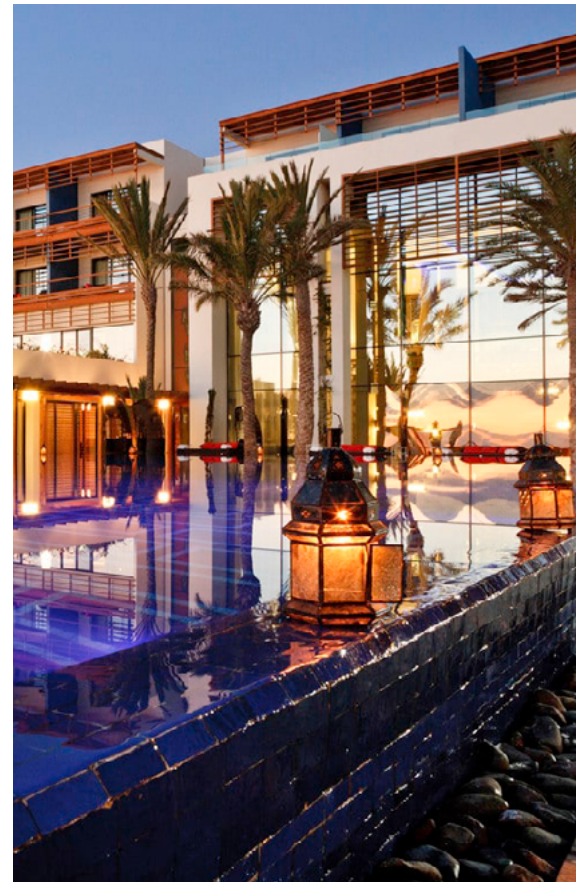
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

من بين مجموع المقاولات التي أوقفت نشاطها أثناء الحجر الصحي، 84.6% استأنفت نشاطها بحيث أن 32.4% من المقاولات تعتقد باستعادتها للإيقاع الطبيعي، وحوالي 52.2% فقط بشكل جزئي، بينما لا تزال 15.4% من المقاولات في حالة توقف عن النشاط.

ويهم استئناف النشاط بالوتيرة الطبيعية 40% من المقاولات الكبرى و35% من المقاولات الصغرى والمتوسطة و31% من فئة المقاولات الصغرى جداً.

كما استأنف ثلثا المقاولات المصدرة أنشطتها، منها 18.6% بشكل طبيعي.

حسب فرع النشاط الاقتصادي، تمكنت 45% من المقاولات العاملة في الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية من استئناف نشاطها الطبيعي، و42% في صناعات النسيج والجلود و47% في قطاع التجارة. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 18% لدى الفنادق والمطاعم.

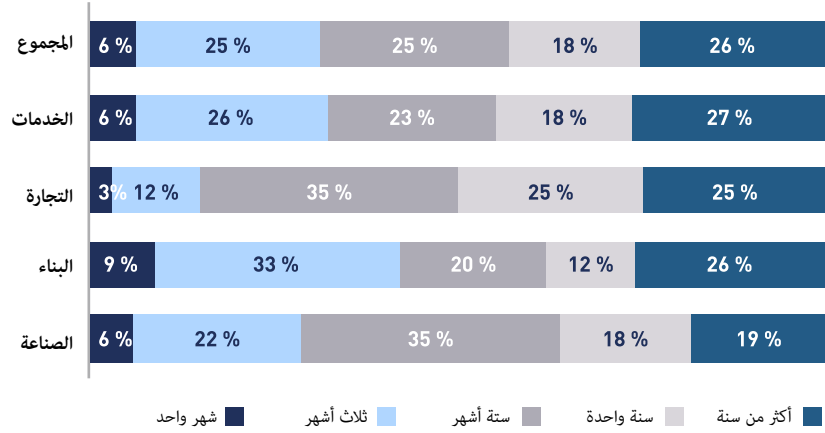


من المتوقع أن تصل أكثر من نصف المقاولات إلى مستوى نشاطها الطبيعي قبل نهاية عام 2020

بالنسبة للمقاولات التي لم تعد بعد إلى مستوى نشاطها الطبيعي، يعتقد 57% منها أنها ستستعيد مستواها في أقل من 6 أشهر على الأكثر. في حين أن 44% من أرباب المقاولات يعتقدون أن الأمر سيستغرق ما لا يقل عن عام واحد.

وتقدر ثلثا المقاولات الصناعية أنها تستطيع العودة إلى الوتيرة الطبيعية لنشاطها في غضون 6 أشهر، بينما تبلغ هذه النسبة 55% في قطاع الخدمات

الفترة اللازمة للعودة إلى المستوى الطبيعي للنشاط



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020





.II

وضعية الشغل

44% من المقاولات

استعادت جميع عمالها

ما يقرب من 10% من المقاولات التجأت إلى تسريح العمال

خلال فترة الحجر الصحي، قامت 49.8% من المقاولات المنظمة بتخفيض عدد العاملين لديها مؤقتاً و9.6% منها قامت بتسريح العمال بشكل دائم.

حسب الفئة، فإن نسبة المقاولات الكبرى التي قامت بتقليص عدد العمال هي 53%. وتصل هذه النسبة إلى 62% بين المقاولات الصغرى والمتوسطة و58% لدى المقاولات الصغيرة جداً.

واعتماداً على قطاع النشاط الاقتصادي، فإن نسبة المقاولات التي خفضت عدد العمال بلغت 73% في قطاع البناء و67% في الصناعة و56% من بين المقاولات الخدمائية.

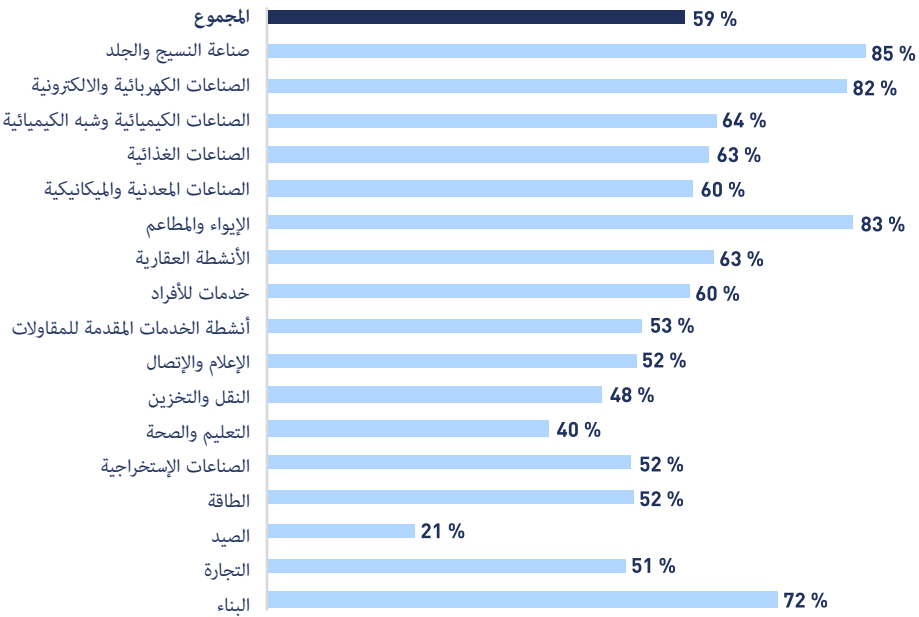
وحسب فرع النشاط، فقد بلغت نسبة تقليص عدد العمال خلال الأزمة الصحية 85% بين المقاولات العاملة في صناعات النسيج والجلود و82% من تلك العاملة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

تقليص اليد العاملة حسب الفئة والقطاع

لم يتم بتقليص اليد العاملة	جزء بشكل مؤقت و الجزء الآخر بشكل نهائي	بشكل نهائي	بشكل مؤقت	
فئة المقاولات				
41.6%	5.2%	5.2%	48.1%	المقاولات الصغيرة جدا
38.2%	5.7%	2.1%	54.0%	المقاولات الصغرى والمتوسطة
47.2%	5.8%	2.9%	44.0%	المقاولات الكبرى
قطاع النشاط				
33.5%	4.6%	4.0%	57.9%	الصناعة
27.5%	7.0%	6.1%	59.4%	البناء
49.3%	3.9%	2.3%	44.5%	التجارة
43.7%	5.6%	4.3%	46.3%	الخدمات
40.7%	5.4%	4.2%	49.8%	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

نسبة المقاولات التي قامت بتقليص اليد العاملة حسب فرع النشاط



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

44% من المقاولات استعادت جميع عمالها

إذا كانت 81% من المقاولات التي خفضت يدها العاملة اعتبرت أنها استعادت كل عمالها أو جزء منهم، فإن 44% منها فقط صرحت بأنها تمكنت من إعادة إدماج جميع عمالها منذ رفع الحجر الصحي.

هذه النسبة هي نفسها تقريباً حسب فئة المقاولات. أما حسب فرع النشاط، فتصل هذه النسبة إلى 64% ضمن الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية و56% في صناعات النسيج و41% في الصناعات المعدنية والميكانيكية، في حين أن ثلث مقاولات الإيواء والمطاعم قد تكون استرجعت عمالها بالكامل.

العمال الذين لم يتم استرجاعهم من قبل أكثر من نصف المقاولات ليسوا مؤهلين

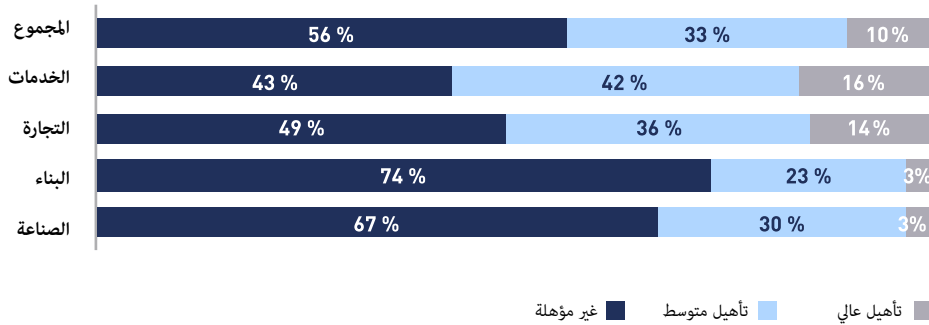
تدفع القوى العاملة غير المؤهلة ثمن الأزمة الصحية حيث أن 56% من المقاولات صرحت أنها لا تستطيع استعادة هذه الفئة. ويتضح ذلك بشكل أكبر في قطاعي البناء والصناعة بنسبة 74% و67% على التوالي.

نسبة المقاولات التي قامت بإسترجاع اليد العاملة

لم تسترجع	بشكل جزئي	بشكل كلي	فرع النشاط
31%	31%	39%	الصيد
13%	65%	23%	الصناعات الإستخراجية
25%	34%	42%	الصناعات الغذائية
5%	40%	56%	صناعة النسيج والجلد
3%	33%	64%	الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
6%	63%	32%	الصناعات الكهربائية والالكترونية
18%	41%	41%	الصناعات المعدنية والميكانيكية
3%	77%	21%	الطاقة
22%	48%	30%	البناء
10%	27%	64%	التجارة
40%	23%	38%	النقل والتخزين
30%	38%	32%	الإيواء والمطاعم
33%	28%	39%	الإعلام والاتصال
28%	37%	34%	الأنشطة العقارية
18%	42%	40%	أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات
14%	25%	61%	التعليم والصحة
20%	30%	50%	خدمات للأفراد
19%	37%	44%	للمجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

توزيع المقاولات حسب مستوى تأهيل اليد العاملة التي لم يتم استرجاعها

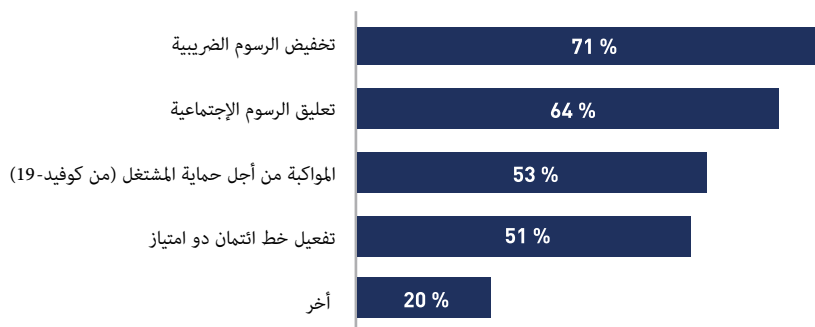


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

تنتظر ثلاثة أرباع المقاولات حوافز ضريبية لاستعادة عمالها

يتطلب استرجاع مناصب الشغل المفقودة نتيجة للأزمة، بحسب المقاولات، تنفيذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة، حيث أن 71% من أصحاب المقاولات يرغبون في تخفيض الرسوم الضريبية و64% منهم يرون ضرورة تعليق تكاليف الضمان الاجتماعي.

الإجراءات الضرورية حسب المقاولات من أجل استرجاع اليد العاملة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020



تتوقع 38% من المقاولات العودة إلى وضعية التشغيل الطبيعية في غضون عام أو أكثر

بالنسبة لـ 61% من أرباب المقاولات، فإن العودة إلى مستويات التشغيل الطبيعية ستتم قبل نهاية هذه السنة.

حسب القطاع، لا تتوقع 38% من مقاولات البناء العودة إلى المستوى الطبيعي للتشغيل قبل سنة. وهذه النسبة تقدر بـ 34% بين المقاولات الصناعية و41% ضمن قطاع التجارة.

حسب فرع النشاط، تتوقع 45% من المقاولات العاملة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية أن يتطلب الأمر عامًا على الأقل للعودة إلى الوضع الطبيعي من حيث التشغيل.

الفترة اللازمة للعودة إلى المستوى الطبيعي للتشغيل

المدة	شهر واحد	ثلاث أشهر	سنة أشهر	سنة واحدة	أكثر من سنة
فئة المقاولات					
المقاولات الصغيرة جدا	11%	27%	24%	15%	22%
المقاولات الصغرى والمتوسطة	8%	19%	33%	17%	23%
المقاولات الكبرى	10%	26%	27%	19%	18%
قطاع النشاط					
الصناعة	12%	20%	35%	14%	20%
البناء	12%	29%	22%	10%	28%
التجارة	10%	12%	37%	27%	14%
الخدمات	9%	26%	26%	17%	21%
المجموع	10%	24%	27%	16%	22%

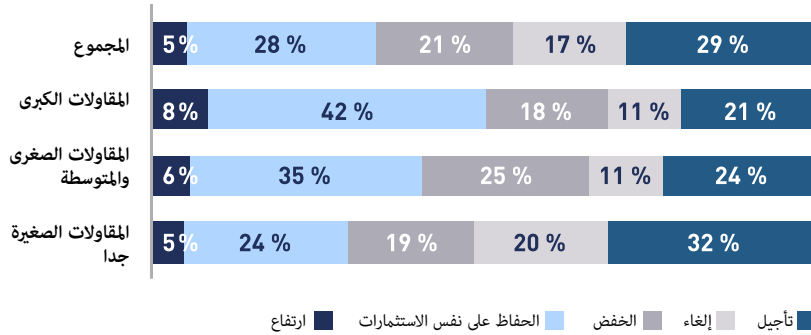
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

III الاستثمار والتمويل

ثلاثا المقاولات لن تقوم بإنجاز
الاستثمارات المبرمجة لعام 2020

ثلثا المقاولات لن تقوم بإنجاز الاستثمارات المبرمجة لعام 2020

أفاق استثمار المقاولات حسب فئة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

الاستثمارات المبرمجة لعام 2020 لن تنجز بالكامل بالنسبة لـ 67% من المقاولات. وبصفة خاصة، تتوقع 29% من المقاولات تأجيل الاستثمارات، وإلغاءها بالنسبة لـ 17% وتقليصها بالنسبة لـ 21% من المقاولات.

وبحسب الفئة، تصل هذه النسبة إلى 71% بين المقاولات الصغيرة جداً، و60% بين المقاولات الصغرى والمتوسطة و50% بين المقاولات الكبرى.

حسب فرع النشاط، فإن نسبة المقاولات التي صرحت بتعليق أو تخفيض استثماراتها تصل إلى 83% في الصناعات الكهربائية والإلكترونية وكذلك لدى الإيواء والمطاعم، و75% ضمن مقاولات النقل والتخزين و68% في فروع البناء.

أفاق الاستثمار حسب فرع النشاط

فرع النشاط	ارتفاع	الحفاظ على نفس الاستثمارات	انخفاض	إلغاء	تأجيل
الصيد	15.6%	60%	0%	8.9%	15.6%
الصناعات الإستخراجية	4.5%	38.2%	22.4%	3.7%	31.2%
الصناعات الغذائية	7.8%	18.2%	8.6%	9.5%	55.9%
صناعة النسيج والجلد	8.8%	49.8%	19.6%	4.8%	17%
الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية	6.4%	38.9%	15.6%	11.9%	27.3%
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	10.9%	6.1%	8.7%	5.2%	69.1%
الصناعات المعدنية والميكانيكية	6.5%	16%	35.6%	18%	23.9%
الطاقة	5.7%	37.2%	32%	1.1%	24%
البناء	3.7%	27.8%	22.2%	16.2%	30%
التجارة	3.7%	29%	27%	21.9%	18.4%
النقل والتخزين	3.7%	21.8%	1.3%	18.9%	54.3%
الإيواء والمطاعم	3.8%	13.6%	18.6%	14.1%	49.9%
الإعلام والاتصال	9.3%	36.4%	13%	5.9%	35.3%
الأنشطة العقارية	9%	29.9%	7.2%	24.8%	29%
أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات	8.6%	28%	17.4%	17.2%	28.8%
التعليم والصحة	7.3%	41.8%	21%	7.8%	22.2%
خدمات الأفراد	3.8%	33.5%	18.5%	31%	13.1%
للمجموع	5.2%	28.1%	20.7%	17%	29%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

تحتقد نصف المقاولات تقريباً أنها لا تتوفر على رأس مال كافٍ لاستئناف أنشطتها

تمثل هذه النسبة 50% لدى المقاولات الصغيرة جدا و48% بين المقاولات الصغرى والمتوسطة و33% لدى المقاولات الكبرى.

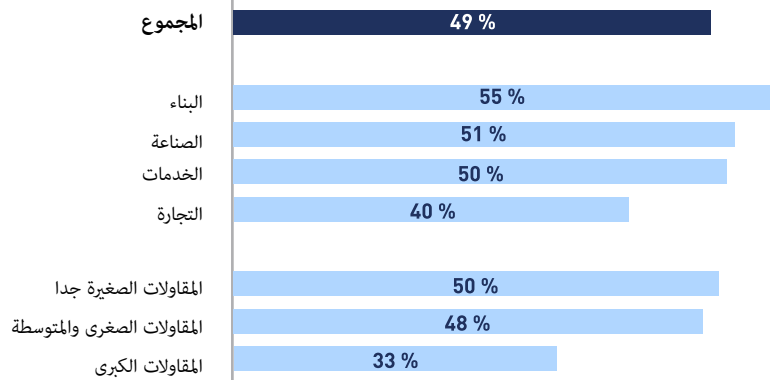
وحسب فرع النشاط، فإن المقاولات العاملة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والنقل والتخزين والإيواء والمطاعم هي التي تعاني أكثر من غيرها من نقص في رأس المال الخاص وذلك، على التوالي، حسب 66% و59% و57% من أرباب المقاولات

13% من المقاولات صرحت أنها مثقلة بالديون

تبلغ نسبة المقاولات المدينة 45% من بين مجموع المقاولات. هذه النسبة ترتفع أكثر لدى المقاولات الكبرى حيث أن مقالة واحدة من بين كل مقاولتين هي في وضعية ديون، 20% منها مثقلة بالديون.

حسب قطاع النشاط الاقتصادي، بلغت نسبة المقاولات المثقلة بالديون 28% بين المقاولات العاملة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية و27% في الطاقة و26% في الإيواء والمطاعم.

نسبة المقاولات التي تفتقر إلى رأس المال الخاص كافٍ لإستئناف النشاط



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

نسبة المقاولات المدينة

فئة المقاولات	بدون ديون	ديون طفيفة	مثقلة بالديون
المقاولات الصغيرة جدا	59%	30%	11%
المقاولات الصغرى والمتوسطة	48%	36%	17%
المقاولات الكبرى	45%	35%	19%
قطاع النشاط			
الصناعة	41%	39%	20%
البناء	60%	28%	12%
التجارة	53%	37%	10%
الخدمات	57%	28%	15%
المجموع	55%	32%	13%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

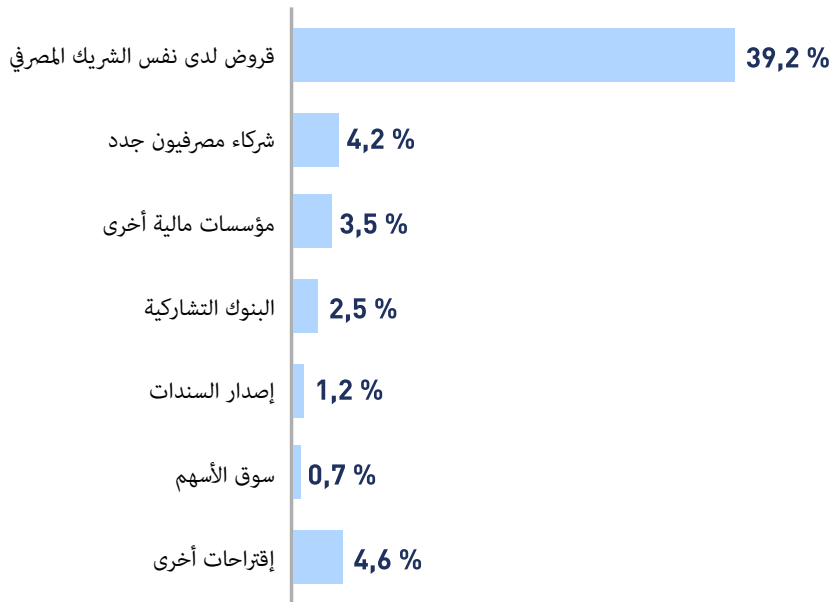


الفترة الزمنية لاستئانف سداد الديقون

المدة	شهر واحد	ثلاث أشهر	سته أشهر	سنة واحدة	أكثر من سنة
فئة المقاولات					
المقاولات الصغرى جدا	12.1%	17.2%	15.8%	16.9%	38%
المقاولات الصغرى والمتوسطة	17.5%	16.9%	19.9%	13.5%	32.3%
المقاولات الكبرى	20.8%	18.3%	14.3%	13.1%	33.5%
قطاع النشاط					
الصناعة	15.7%	12.4%	16.3%	22.1%	33.5%
البناء	11.1%	22.8%	13.4%	11.5%	41%
التجارة	19%	17.4%	22.6%	11.1%	29.9%
الخدمات	12.2%	15.5%	15.6%	18.6%	38.1%
المجموع	14.4%	17.1%	17.2%	15.5%	35.8%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

اللجوء إلى التمويل الخارجي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

لن تتمكن أكثر من نصف المقاولات من الاستمرار في سداد ديونها سوى بعد مرور سنة على الأقل

تعتقد 51.3% من المقاولات أنها لن تتمكن من استئانف سداد ديونها إلا بعد مرور عام أو أكثر. ويعتبر هذا الاستئانف عاما حيث نفس النسبة تقريبا حسب فئات المقاولات وكذلك حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية.



تعتزم 45% من المقاولات اللجوء إلى التمويل الخارجي

وبخصوص هذا النوع من التمويل، تنوي 39% من المقاولات الحصول على تمويل عن طريق الائتمان من نفس الشريك البنكي (50% من المقاولات الكبرى و43% من المقاولات الصغرى والمتوسطة و37% من المقاولات الصغرى جدا). فيما تخطط 4% من المقاولات إلى اللجوء لشريك بنكي جديد و3.5% تفضل مؤسسات مالية أخرى. ويأتي إصدار السندات والبورصة في المرتبة الأخيرة بنسبة 1% وأقل من 1% من المقاولات على التوالي.



.IV

الإكراهات وتأقلم المقاولات مع الأزمة من أجل استئناف أنشطتها

بالنسبة لأكثر من 41% من المقاولات
فإن اللجوء لاستخدام التكنولوجيات
الرقمية الحديثة أفضل طريقه
للتكيف مع الأزمة الصحية

يشكل تراجع الطلب والتخوف من العودة إلى الحجر الصحي عقبات أمام استئناف النشاط بالنسبة لأغلب المقاولات

حالت عدة عوامل دون الاستئناف الطبيعي للنشاط الاقتصادي نخص بالذكر انخفاض الطلب المحلي حسب تصريحات 76.6% من أرباب المقاولات وكذلك الصعوبات المالية حسب 62.3% منهم. كما يخشى 71% من المقاولين العودة مجددا إلى الحجر الصحي.

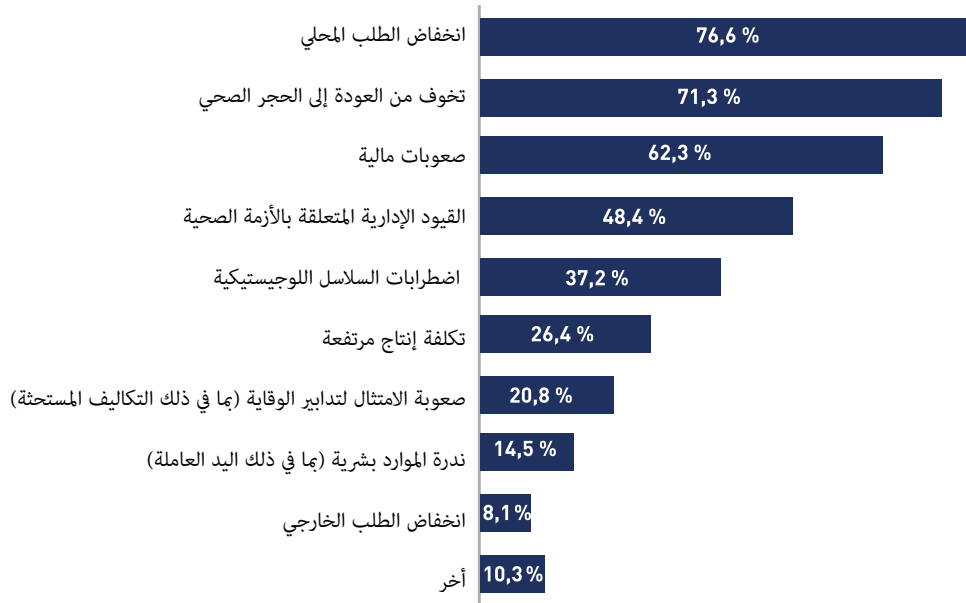
حسب الفئة، صرحت نصف المقاولات الصغيرة جدا بأن الإجراءات التقييدية التي وضعتها السلطات الإدارية للحد من انتشار كوفيد-19 تشكل عقبة أمام الاستئناف الطبيعي للنشاط الاقتصادي. هذا المعدل يصل إلى 45% بالنسبة للمقاولات الصغيرة و36% تقريبا بالنسبة للمقاولات الكبرى. حسب قطاع الأنشطة، فإن العائق الرئيسي الذي يحول دون

الاستئناف الطبيعي للأنشطة بالنسبة لمقاولات البناء هو تضاؤل الطلب حسب تصريحات 82% من أرباب مقاولات هذا القطاع.

ترى 62% من المقاولات المصدرة أن تراجع الطلب على الصادرات يشكل بدوره عائقا كبيرا يكبح استئناف الأنشطة بالشكل الطبيعي لينضاف بدوره إلى العقبات الأخرى التي تعرقل النسيج الاقتصادي برتمته.

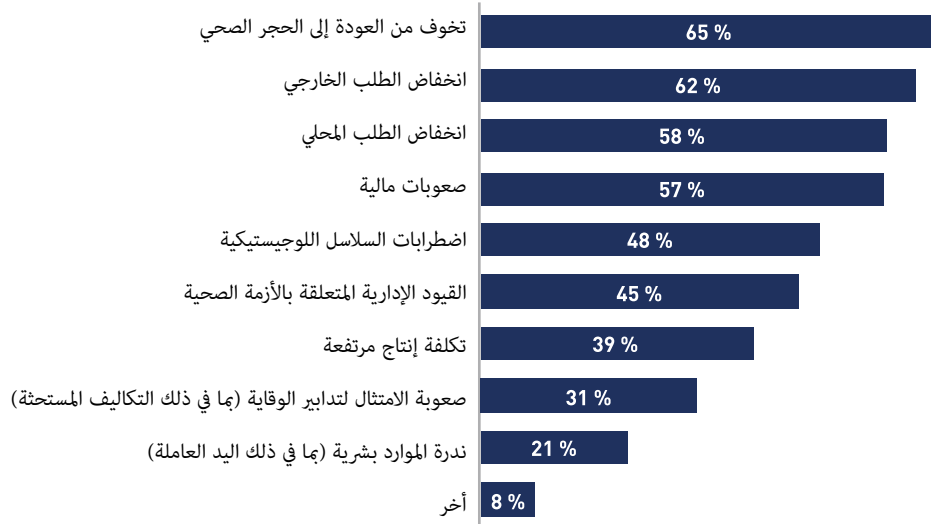
وتشكل الصعوبات المالية سواء كانت مرتبطة بالخزينة أو بتغطية نفقات الاستغلال عقبة رئيسيه بالنسبة لأغلبية المقاولات من أجل استئناف أنشطتها ونخص بالذكر هنا عددا كبيرا من القطاعات والفروع وعلى رأسها قطاع صناعة النسيج والجلد (81%) والصناعات الغذائية (76%) والصناعات الكهربائية والالكترونية (73%) والنقل والتخزين (75%) وكذلك الإيواء والمطاعم (70%)

العوائق الرئيسية لاستئناف الطبيعي لنشاط المقاولات



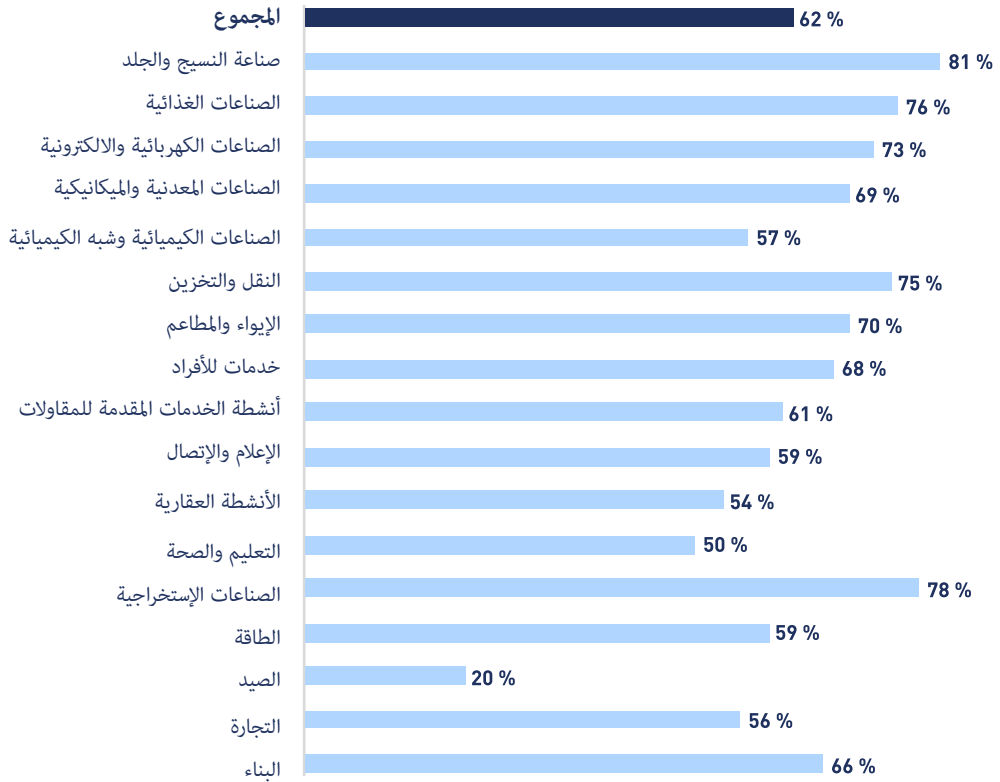
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

العوائق الرئيسية للاستئناف الطبيعي لنشاط المقاولات المصدرة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

نسبة المقاولات التي تعاني من صعوبات مالية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

التدابير التي اتخذتها المقاولات للتكيف مع سياق الأزمة

توظيف مهارات جديدة في التكنولوجيا الحديثة	تنوع سلسلة التوريد	رقمنة الخدمات الداخلية والخارجية	تطوير التجارة عن بعد (عبر الإنترنت وألهااتف وما إلى ذلك)	اقتراح منتجات وخدمات جديدة	مرونة في العمل (عن بعد)	
12%	16%	20%	22%	26%	26%	المقاولات الصغيرة جدا
15%	20%	20%	27%	26%	31%	المقاولات الصغرى والمتوسطة
21%	20%	47%	34%	29%	51%	المقاولات الكبرى
13%	17%	20%	24%	26%	28%	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

التدابير الرئيسية التي اتخذتها المقاولات حسب فرع النشاط

رقمنة الخدمات الداخلية والخارجية	اقتراح منتجات وخدمات جديدة	مرونة في العمل (العمل عن بعد)	فرع النشاط
18.4%	12.2%	26.5%	الصيد
7.1%	7.9%	11.5%	الصناعات الإستخراجية
19.9%	15.9%	29.9%	الصناعات الغذائية
23.6%	15.7%	29.4%	صناعة النسيج والجلد
23.1%	29.5%	37.9%	الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
37.3%	35.8%	35.1%	الصناعات الكهربائية والإلكترونية
13.9%	24.1%	33.0%	الصناعات المعدنية والميكانيكية
27.9%	15.9%	47.5%	الطاقة
19.6%	32.9%	28.2%	البناء
12.8%	24.6%	19.3%	التجارة
11.5%	17.6%	21.0%	النقل والتخزين
15.1%	25.6%	14.7%	الإيواء والمطاعم
39.3%	40.0%	46.7%	الإعلام والاتصال
33.8%	20.0%	42.1%	الأنشطة العقارية
36.4%	25.0%	45.6%	أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات
29.0%	16.2%	40.4%	التعليم والصحة
10.6%	43.8%	12.2%	خدمات للأفراد
20.4%	26.2%	28.2%	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020

بالنسبة لأكثر من 41% من المقاولات فإن اللجوء لاستخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة أفضل طريقه للتكيف مع الأزمة الصحية

دفعت الأزمة الصحية المقاولات إلى إعادة التفكير في تنظيمها بالكامل حيث صرحت 28% من المقاولات بأن الحجر الصحي دفعها إلى تبني أساليب عمل مرنة كالعامل عن بعد أو بالتناوب وما إلى ذلك. كما قامت ربع المقاولات بتطوير نظام تسييرها التجاري عبر أدوات الاتصال عن بعد. وشرعت مقابلة من بين كل خمس مقاولات في عملية الرقمنة كإجراء بديل للتكيف مع سياق الأزمة الصحية. ورصد البحث أنه قد تم اعتماد هذه الأساليب التكنولوجية والرقمية الجديدة من قبل أكثر من 41% من المقاولات من أجل مواجهه الأزمة. وترتفع هذه النسبة إلى 69% عند المقاولات الكبرى.

كما أن ربع المقاولات اختارت تنوع منتجاتها وخدماتها المقدمة في السوق. وحسب الفئة، فإن أكثر من نصف المقاولات الكبرى اعتمدت المرونة في أساليب العمل، كما قامت 31% من المقاولات الصغرى والمتوسطة و26% من المقاولات الصغيرة جدا باعتمادها.

وحسب فرع النشاط، تؤكد 48% من مقاولات قطاع الطاقة على أن اللجوء إلى المرونة في العمل تبقى من أهم الاستراتيجيات التي تم العمل بها من أجل التكيف مع الاضطرابات المرتبطة بالأزمة الصحية، تليها مقاولات قطاع المعلومات والاتصالات ب 47% ومقاولات قطاع الخدمات ب 46% ومقاولات الأنشطة العقارية ب 42%.

يعد التحول الرقمي الحل الأكثر نجاعة للاستعداد لمناخ اقتصادي معقد حسب تصريح 20% من أرباب المقاولات وترتفع هذه النسبة إلى 47% لدى المقاولات الكبرى وما يقارب 20% لدى المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. وحسب فرع النشاط فإن 37% من مقاولات قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية يفضلون الرقمنة كإجراء استراتيجي للتكيف مع الأزمة الصحية ونفس التدبير يفضله 34% في قطاع الأنشطة العقارية و23% في قطاع الصناعات الكيماوية والشبه كيميائية.

تتوفر أكثر من ثلاثة أرباع المقاولات على معدات الحماية المناسبة ضد كوفيد-19

صرحت 77.4% من المقاولات أن الوضعية الحالية للمعدات التي تتوفر عليها تمكن من حماية العاملين بشكل مثالي ضد كوفيد-19 بينما صرحت 16.4% من المقاولات بتوفرها على حماية جزئية فقط في حين أكدت 6.2% من المقاولات أن معداتها لا تضمن أية حماية لعاملها.

وحسب الفئة، فإن 87% من المقاولات الكبرى تضمن حماية مثالية لعاملها ضد كوفيد-19 في حين تفتقر 7% من المقاولات الصغيرة جدا إلى المعدات الواقية ضد الوباء.

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 3-3، سكتور 16، حي الرياض،
ص.ب. 178، 10001 الرباط، المغرب
+212(0)5 37 57 69 00
contact@hcp.ma
statguichet@hcp.ma

W W W . H C P . M A